

يوم القيمة وأعل بالانقطاع ومنها خبر ابن الجباري من زهر بن ميثم فكانت
زهر بن ميثم ومن زهر بن ميثم وجبت له شهادة يوم القيمة وما مر أحد من أمته
لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند رآشام الذي هبني الي وضعه اي بالنسبة لما فيه
من الرباد على مائة ومنها خبر العقيلي من زهر بن ميثم في ماله كان له ان يرفي
في جاني ومن زهر بن ميثم حتى يهتدي الي قبره كما كنت له يوم القيمة شهيدا
او قال شيعا وفيه تفرد وبكارة ومنها خبر الليلي في مسند الفردوس
من حج الهمداني قصد في في مسجد ما كنت له حجتان مائة وثمانون سنة
ضعيفا ومجمل ومنها خبر علي بن ربيعة الي النبي صلى الله عليه وسلم بسند فيه
ضعف او انقطع من زهر بن ميثم بعد موته فكانما زار في جاني من لم
يترك قبري فقد جفاني وجاعني من قوله بسند ضعيف من زهر بن ميثم
صلى الله عليه وسلم كان في جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها بسند
فيه جهل ويحتمل المراد من ابي المدينية زهر بن ميثم الذي وجبت له شهادة
يوم القيمة ومن مات في احد المعادين بعث امانته هذه الاحاديث
اتصرت في وجهي الماكرة او ظاهرة في ندب بل تأكد زيارته صلى الله عليه وسلم
حتيا وميتا الذكر والاشي الاسين من قربا وبعد فيستدل بها على
فضيلة شه الرجل لذلك وندب السفر للزيارة حتى الساي اتقاوا
كما الرجعي من قولهم من الزيارة لكل حاجت ويحث غيره ان يمشي الصلح
والشهادة كذلك ووجه شمول الزيارة للتسفر اتقايتسدي الانتقال
من مكان التاخر الي مكان المروى كلفظ الحجبي الذي نعتت من عليا لانه الكريه

٢٦٠
فالزيارة اما نفس الانتقال من مكان الي مكان يقصدها او انفس العضو
المروى من مكان اخر وعلي كل الانتقال الشامل للسفر من قرب ومن بعد له
في تحقيق معناها اذا كانت تارة زيارة قريبة كان كل سفر اليها فاقربه صح
خروجه صلى الله عليه وسلم لزيارة قبره او لزيارة صحابه باليقين وليخذه فاذا ثبتت
مشروعية الانتقال للزيارة فبغيره صلى الله عليه وسلم فقبره اخري والي
والناعة الملقق عليها ان وسيلة القرينة الملقق عليها فبغيره صلى الله عليه وسلم
اليها فالينا في ان قد ينصت اليها من حجتها اخري مكشي في طريقه مخصص
صحة في ان السفر للزيارة فبغيره صلى الله عليه وسلم لانه الزيارة فبغيره صلى الله عليه وسلم
فقط افتراء على الشريعة العتوا فلا يعول عليه ولو بنا في ما تقرر ان كل سفر
للزيارة فبغيره صلى الله عليه وسلم فالاصول والامور الهاهبة الكلية ليس امرها بحري
من جزء ما يتاها بل بحري لا يعين لانه لا يتحقق الا ثبات بالكلية بدونه
وهو محير في تعيين ذلك الجزى فاذا التي جزء معين خرج عن هذا المص
وذلك لان ذلك المعين وان لم يكن مأمورا به لانه بحريه الكلية وقطاعه
لا فعل الاقتناء للمرفق سفره بقصد الزيارة فبغيره صلى الله عليه وسلم
لقربه وبه يحصل اذا السفر للمأمور به لان المأمورا يتعلق بكل هذا جزء
فالترية فيه لكونه قصد به القرينة ووجهها اليها فالقرينة تصدق على الكل
والجز والطلب لا يتعلق الا بالكل والسفر المعين وسيلة للزيارة وليس
شرطا فيها ومطلوب السفر للزيارة وسيلة وشرطا ومطلوب السفر شرطا